

لتعزيز ميزانية 2017.. وانتقادات شديدة من الشركات النفطية

أوباما يقترح فرض 10 دولارات ضريبة على برميل النفط

شركات النفط العالمية تفرق في أزمة متزايدة

باريس - أ.ف.ب. تواجه كبرى شركات النفط العالمية أزمة تشددت فصلا بعد فصل مع تدهور أسعار النفط الخام ودون بوادر تحسن في المدى القريب، لذلك تجد نفسها مضطرة الى اتخاذ إجراءات تقشفية، بحسب الخبراء. ويختصر الخبير الاقتصادي كريستوفر ديميك من مصرف «سكسو بنك» الوضع قائلا «أشك بحلول تحسن في العام 2016». وسجلت الشركة الأميركية «شيفرون» في أواخر يناير الخسارة الفصلية الأولى لها منذ 13 عاما في الأشهر الثلاثة الأخيرة للعام 2015، إذ طغى تدهور أسعار النفط على الأرباح التي سجلتها في ذلك العام. فقد تراجع أرباح العملاق الأميركي «إكسون موبيل» الى النصف العام الماضي، وتدهور صافي أرباح مجموعة «شل» الهولندية البريطانية سبع مرات، بينما باتت مجموعتا «بريتش بتروليوم» البريطانية و«سنات أوليل» الفرنسية في الأحمر.

ولن تكون «توتال» الفرنسية التي تعلن نتائجها السنوية في 11 فبراير في منأى عن هذه الأزمة. فقد المح رئيس مجلس إدارتها باتريك بويانيه الى تراجع بنسبة 20٪. وعلق ديميك بالقول «الشركة لا يمكن أن تكون منفصلة عن الشركات الأخرى». وتراجع سعر برميل النفط 47٪ في العام 2015 مقارنة بالعام السابق ليبلغ معدل سعره 52 دولارا، وبأكثر من 70٪ منذ يونيو 2014 نتيجة فائض في العرض بسبب الخلاف حول الحصص بين نفط دول أوبك وفي مقدمتها السعودية وبين النفط الصخري من الولايات المتحدة.

كما تراجع سعر برميل النفط الى ما دون عتبة 30 دولارا للبرميل في يناير قبل أن يسجل تحسنا طفيفا.

وتابع ديميك «السعودية ليست لديها دوافع لإعادة النظر في استراتيجيتها، لذلك نحن أزاء سياسة سعر منخفض للنفط. لا اعتقد أننا بلغنا السعر الأدنى ولو أنه سيستقر حول 30 دولارا للبرميل». وللصمود، تلجأ كبرى شركات النفط الى الحد من النفقات من خلال تقليل الاستثمارات وزيادة تسريح الموظفين التي باتت تطال عشرات الاف الأشخاص.

ويقول معهد «البرجي نوفيل» الفرنسي للأبحاث ان الاستثمارات في مجالات التنقيب عن النفط انهارت بأ.أ. 21٪ لتبلغ 539 مليارات دولار في العام 2015، ومن المتوقع ان تظل تشهد تراجعا بـ 10٪ في العام الحالي. صعوبات على صعيد الخدمات النفطية - ويرى المراقبون ان اجراءات التقشف ضرورية خصوصا ان الأمل الضئيل الذي تولده عمليات تكرير النفط المستفيدة من تراجع أسعار البرميل للتعويض عن خسائر مجالات التنقيب والإنتاج، يمكن ان يتبدد بسبب مشكلة فائض في قدرة الإنتاج.

وأوضح ديميك «هذا العامل ساعد في العام 2015 ويمكن ان يساعد في 2016، لكن تكرير النفط عامل آتي أساسا ولن يكون كافيا للحد من الآثار على الإنتاج». ولا تزال أمام كبرى شركات النفط هوامش للمناورة تتيح لها الحد من التكاليف، بحسب المحلل الكسندر أندالور من «الفا فالوب» الذي اعتبر ان «هناك احتمالا بالتراجع لأن هذه الشركات لديها فائض كبير». وأعطى مثلا شركة «شل» حيث يبلغ معدل رواتب الموظفين الـ 94 الفا، 214 ألف دولار في العام 2014.

ولم تقرر أي من هذه المجموعات، باستثناء «إيني» الإيطالية، بعد اجراء اقتطاعات في العائدات، ولو ان بعضها، مثل «توتال» لا تستبعد توزيع أسهم بدل الأرباح للحد من المبالغ التي يتوجب عليها دفعها. واعتبر أندالور ان ذلك «مثير للقلق على الصعيد الصناعي» لان تراجع الاستثمارات يؤثر على العائدات المستقبلية الأبعد من أجل أن تراجع الاستثمارات يؤثر على العائدات اما بالنسبة الى قطاع الخدمات النفطية، فيبدو المستقبل قاتما لشركات مثل «سي جي جي» و«تكنيب» و«بوربون» و«فالوريل» الفرنسية. وتعرض هذه الشركات لضغوط من اجل أسعارها من شركات النفط التي تشتري خدمات وتجهيزات منها.

النفط يتراجع إلى 34 دولاراً للبرميل.. بعد تذبذب أكثر من 10٪ يوم واحد

رويترنز: بدأت العوارة الأجلة للنفط الخام مكاسبها المبكرة امس في ظل ضعف العوامل الأساسية الذي أثر سلبا على السوق في نهاية اسبوع منقلب شهد تذبذب الأسعار أكثر من 10٪ خلال يوم واحد. وجرى تداول سعر خام القياس العالمي مزيج برنت عند 34,08 دولارا للبرميل منخفضا 38 سنتا عن سعره عند التسوية السابقة. ونزل خام غرب تكساس الوسيط 25 سنتا إلى 31,47 دولارا للبرميل. وقفزت مخزونات الخام الأميركية 7,8 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 29 يناير إلى 502,7 مليون برميل وزادت مخزونات البنزين إلى مستوى قياسي إذ ارتفعت 5,9 ملايين برميل إلى 254,4 مليون برميل



أوباما يقترح فرض ضريبة على برميل النفط.. والشركات تنتقد.. والجمهوريون يعيقون: «فكرة سخيفة»

.. والجمهوريون يردون: فكرة «سخيفة»

رد الجمهوريون في مجلس النواب الأميركي بسرعة على دعوة الرئيس باراك أوباما إلى فرض ضريبة جديدة قيمتها 10 دولارات على برميل النفط وتعودوا بإحباط ما وصفوها بفكرة «سخيفة».

وكالات: قال البيت الأبيض إن الرئيس الأميركي باراك أوباما سيقتراح رسما جديدا قيمته 10 دولارات على برميل النفط في خطة ميزانيته الجديدة مع سعي البيت الأبيض لتعزيز استثمارات البلاد في مشروعات وسائل النقل النظيفة. وأفاد بيان صادر عن البيت الأبيض، بأن أوباما يقترح فرض الضريبة المذكورة على شركات النفط، في إطار خطته لميزانية العام 2017، المقرر ان يعلن عنها الأسبوع المقبل، مشيرا الى أن الضرائب، ستنفق على مشاريع البنى التحتية المقدره قيمتها بأكثر من 300 مليار دولار.

وأوضح البيان أن دفع شركات النفط 10 دولارات على البرميل الواحد من إنتاجها، سيساهم في زيادة الاستثمارات بمجال النقل النظيف في الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 50٪، وتشجيع ابتكار التكنولوجيات النظيفة. من جهة أخرى، انتقدت شركات النفط بشدة، اقتراح الرئيس الأميركي لفرض الضرائب الجديدة على منتجاتها.

ومن المرجح أن تفشل تلك الرسوم المقترحة التي ستدفعها شركات النفط في الكونجرس الأميركي الذي يسيطر عليه الجمهوريون.

وفي حمال نجاح أوباما في فرض تلك الرسوم، فإنها ستضيف معاناة أخرى للشركات المنتجة للنفط الصخري، والتي باتت تعاني من صعوبات شديدة في ظل تدهور الأسعار، حيث تواجه مخاطر تسريع عمليات الإفلاس، رغم أنها ما تزال تبدي مقاومة مذهلة بعد أن أحدثت انقلابا في الأسواق العالمية.

ويوسط الحياج الإيجابي للسجلات الراجعة في الاستقلال في مجال الطاقة، بدأت صناعة النفط في الولايات المتحدة أواخر سنوات الألفية في استغلال مكثف لنوع غير مستكشف بعد وهو النفط الصخري.

وبين عامي 2010 و2015، ازدادت الكميات المنتجة من هذا النوع من النفط من مئات آلاف البراميل يوميا إلى أكثر من 4 ملايين يمتلآن الآن نصف إنتاج الولايات المتحدة من الذهب الأسود، وفقا لتقديرات وزارة الطاقة، وأصبح النفط الصخري على قدم المساواة مع الحقول التقليدية مثل تلك الواقعة في خليج المكسيك.

لكن هناك مشكلة في القطاع، فصغار المنتجين خصوصا تجذبهم القوة الجديدة فالصخور النفطية يتم استغلالها عبر ميزات خصوصية مثل التفسير الهيدروليكي وعمليات حفر أقيية وهي باهظة التكلفة. ولم تشكل هذه التكلفة عبئا في يونيو 2014، عندما بلغ سعر النفط مائة دولار للبرميل، لكنها أصبحت كذلك عندما انخفض إلى أقل من 50 دولارا عام 2015، ويهدد تدهور السعر في الآونة الأخيرة إلى 30 دولارا، بقاء العديد من الشركات.

ينبغي أن يؤدي إلى تحسن أوضاعها 2016.. الرهان الرئيسي لهذه الإصلاحات والقدر الكبير من الشكوك في الفترة المقبلة، هو إلى أي مدى سيخفض منتجو النفط الزيتي عبء أسعار النفط بحيث لن تعود مجزية بالنسبة لهم.

ووفقا لـ «البيكس بارتنر»، السدي يستند إلى مائة من المنتجين الأميركيين، فإن هذه العتبة قد تم بالفعل خفضها بمقدار الثلث منذ نهاية 2014، ويمكن أن تنخفض إلى 37 دولارا للبرميل في إيجل فورد، لكن هذا الحد الأدنى يبقى أقل قليلا من توقعات وزارة الطاقة للأسعار 2016.

ويضيف وليامز، «ستعبر العديد من الشركات عن ارتياحها إزاء سعر 50 دولارا للبرميل، لكن ذلك سبقي مكلفا بالنسبة لها، وينبغي العودة إلى 75 دولارا لشفاة هذا القطاع برمته». واختتم حديثه مستبعدا مثل هذا الانتعاش.

فإن نشاط الحفر سيستمر في الانخفاض، ربما حتى منتصف العام الحالي». ومع ذلك، يبدي المراقبون دهشتهم حيال بقاء الإنتاج الأميركي مرتفعا ليس بسبب مقاومة حقول النفط الصخري فقط وإنما أيضا بسبب تسريع عمليات الإنتاج من حقول خليج المكسيك.

من جهتهم، يقول خبراء مصرف «سوسيتيه جنرال»، «السوق فقد الثقة في فكرة أن الإنتاج الأميركي من النفط الصخري سينخفض بسرعة كبيرة، من أجل تأمين بداية إعادة التوازن إلى الأسواق العالمية خلال العام الحالي».

ويرى بعض المحللين أنه يمكن تفسير هذه المقاومة بالضغوط التي يمارسها الدائنون لتدخّل الأموال في صناديقهم، في الوقت الذي يخشى فيه زعزعة القطاع المالي بسبب تدهور سعر النفط. وأوضح خبراء بنك «في تي بي» أن الدائنين يدفعون

وحد خبراء في بنك «في تي بي» من ارتفاع حاد في حالات الإفلاس عام 2016 كواقع لا مفر منه على ما يبدو، مرددا أرقام مكتب «البيكس بارتنر»، الاختصاصي التي تشير إلى أن منتجي النفط والغاز في الولايات المتحدة يخسرون ملياري دولار كل أسبوع.

ووفقا لمكتب محاماة «هاينز وپوونز»، أعلنت أكثر من 40 شركة منتجة للنفط والغاز إفلاسها في عام 2015، مع تسارع ذلك في ديسمبر حتى قبل التدهور الأخير في الأسعار.

والمؤشر الرئيسي لقطاع النفط الأميركي، هو عدد الاستخراج والنفط من الآبار النشطة حاليا بحيث تدنت نسبة 60٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، كما ان التدهور أصبح أكثر وضوحا مع حقول الصخر الزيتي مثل شركة «إيجل فورد فلي تكساس»، وقال جيمس وليامز، الخبير في شؤون النفط، «ما لم تبدأ الأسعار في الارتفاع،

الضريبة الجديدة تساهم بـ 150٪ في زيادة الاستثمارات

بمجال النقل النظيف

مليارا دولار خسائر أسبوعية لمنتجي النفط والغاز في الولايات المتحدة

أكثر من 40 شركة منتجة للنفط والغاز أفلست في عام 2015

لكن هناك مشكلة في القطاع، فصغار المنتجين خصوصا تجذبهم القوة الجديدة فالصخور النفطية يتم استغلالها عبر ميزات خصوصية مثل التفسير الهيدروليكي وعمليات حفر أقيية وهي باهظة التكلفة.

ولم تشكل هذه التكلفة عبئا في يونيو 2014، عندما بلغ سعر النفط مائة دولار للبرميل، لكنها أصبحت كذلك عندما انخفض إلى أقل من 50 دولارا عام 2015، ويهدد تدهور السعر في الآونة الأخيرة إلى 30 دولارا، بقاء العديد من الشركات.

«الدولي»: الحروب وهبوط أسعار النفط يخفضان النمو الاقتصادي لدول المنطقة

وإن لم يكن أبعد من ذلك، ونشر هذا التقرير في الوقت الذي يجري فيه البنك الدولي محادثات بشأن التمويل مع بعض منتجي النفط في مناطق أخرى من بينها أنرجيان ونيجيريا وأنغولا. واستشهد التقرير بتقديرات للبنك الدولي بوقوع أضرار مادية تتراوح قيمتها بين 3,6 مليارات دولار و4,5 مليارات دولار في 6 مدن فقط في سورية التي تمزقها الحرب وهي حلب ودرعا وحماة وحمص وإبلى واللاذقية. وتم تقييم الأضرار في مشروعات البنية الأساسية بالإسكان والصحة والتعليم والطاقة والمياه والنقل والزراعة.

إلى نحو 30 دولارا للبرميل مقابل أكثر من 100 دولار قبل عامين مشكلة كبيرة لمصدري النفط في المنطقة مع تراجع العائدات الحكومية بشكل كبير وتزايد عجز الميزانية. وقال البنك الدولي إن الدين العام للسعودية سيجعل إلى 20٪ من إجمالي الناتج المحلي في 2017 وهو ما يزيد عشر مرات على مستواه في 2013 والذي بلغ 2,2٪. وذكر البنك الدولي في التقرير أن «أغنى مصدرى النفط في المنطقة وهي السعودية وقطر والكويت ودولة الإمارات العربية لديها احتياطات كبيرة تمكنها من مواجهة العجز خلال السنوات المقبلة

واشنطن - رويترنز: قال البنك الدولي إنه من المرجح أن يسجل النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2,2٪ فقط في 2015 يتراجع عما تم توقعه في أكتوبر وهو 2,6٪ بسبب التأثير السئ للحرب والإرهاب وهبوط سعر النفط.

وفي تقرير جديد، قال البنك الدولي إن الحرب الدائرة في سورية منذ 5 سنوات وامتدادها لدول مجاورة كلف المنطقة نحو 35 مليار دولار في شكل إنتاج مهدر قياسا بأسعار 2007 وهو ما يعادل إجمالي الناتج المحلي السوري في ذلك العام. ويسبب هبوط أسعار النفط

وإشارة قوية لسوق الأوراق المالية أو الاقتصاد الكلي. وتراجع العائد على سندات الخزنة الأميركية لأجل 10 سنوات لأدنى مستوياته منذ أبريل 2015، بعد أن وصل لمستوى 1,82٪ مقارنة بـ 2,33٪ في نهاية شهر ديسمبر الماضي عقب رفع الفائدة الأميركية لأول مرة في أكثر من 9 سنوات. وياتي التراجع في عائد سندات الخزنة الأميركية مع زيادة مشتريات المستثمرين للسندات، حيث أنه كلما ارتفعت السندات قل العائد عليها. ومن ناحية أخرى اتجه المستثمرون لمزيد من مشتريات السندات الأميركية منذ بداية العام الحالي مع المخاوف المتعلقة بانخفاض أسعار

رصد تقرير «سي إن إن موني» الهبوط الحاد لعوائد السندات الأميركية، بفعل تراجع نظيرتها العالمية، وحالة القلق التي تنتاب المستثمرين بشأن الاقتصاد العالمي. وأشار التقرير إلى أن التراجع الحاد في عائد السندات الأميركية لا يعد بالضرورة إشارة قوية لسوق الأوراق المالية أو الاقتصاد الكلي.

وتراجع العائد على سندات الخزنة الأميركية لأجل 10 سنوات لأدنى مستوياته منذ أبريل 2015، بعد أن وصل لمستوى 1,82٪ مقارنة بـ 2,33٪ في نهاية شهر ديسمبر الماضي عقب رفع الفائدة الأميركية لأول مرة في أكثر من 9 سنوات. وياتي التراجع في عائد سندات الخزنة الأميركية مع زيادة مشتريات المستثمرين للسندات، حيث أنه كلما ارتفعت السندات قل العائد عليها. ومن ناحية أخرى اتجه المستثمرون لمزيد من مشتريات السندات الأميركية منذ بداية العام الحالي مع المخاوف المتعلقة بانخفاض أسعار

سهم «توشيبا» يتهاوى لأدنى مستوى في 36 عاما

تراجع سهم شركة «توشيبا» لأدنى مستوياته في 36 عاما بنهاية جلسة امس بعد أن رفعت الشركة تقديراتها للخسائر المالية خلال العام الحالي. وذكرت الشركة اليابانية العاملة في مجال المنتجات التكنولوجية أنها تتوقع تسجيل خسائر قياسية بقيمة 710 مليار ين (6 مليارات دولار) خلال عام 2016، بزيادة قدرها 29٪ عن التقديرات السابقة.

وتراجع سعر سهم «توشيبا» بنسبة 11٪ خلال جلسة امس، ليسجل مستوى 176,3 ينًا، وهو أدنى إغلاق مسجل منذ ديسمبر 1979. وأعلنت «توشيبا» تسجيل صافي خسائر بقيمة 516,7 مليار ين في الثلاثة أشهر المنتهية في ديسمبر الماضي، مقارنة بصافي ربح بقيمة 54,6 مليار ين في نفس الفترة من العام السابق له.

وتعاني شركة «توشيبا» بفعل فضيحة المخالفات المحاسبية التي كبدتها خسائر بنحو 1,3 مليار دولار، وأدت إلى خفض تصنيفها الائتماني للدرجة غير الاستثمارية (خردة).

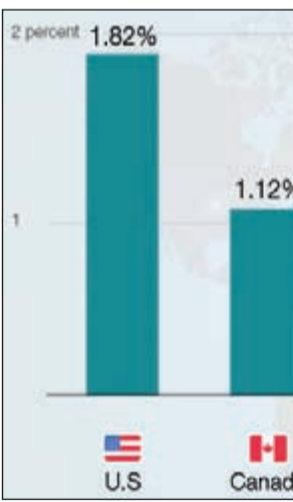
المركزي الأوروبي، وبنك اليابان، مع تراجع التكهّنات بشأن قيام الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بمزيد من عمليات رفع معدل الفائدة خلال العام الحالي.

ويقول أنتوني فاليري خبير استثمارات الدخل الثابت في شركة «إل بي إل فاينانشال» إنه من المحتمل هبوط عائد السندات الأميركية لأجل 10 سنوات إلى مستواه المتدني في يناير 2015 عند مستوى 1,65٪، خاصة في حال جاءت بيانات الوظائف الشهرية أقل من التوقعات.

ويعتقد «فاليري» أن معدل عائد السندات الأميركية سوف يرتد لأعلى في النهاية، ليلظل أعلى بكثير من الأسواق المتقدمة الأخرى، في حال عدم وجود إشارات على «ركود فعلي» للاقتصاد الأميركي.

حين يبلغ العائد على ديون اليابان مستوى أعلى قليلا من المتوسط وسط توقعات بتراجعها للنطاق السالب مع خفض بنك اليابان الفائدة لمستوى -0,1٪ في الأسبوع الماضي. كما يسجل العائد على السندات الحكومية في سويسرا مستوى سالبًا، مع تكهنات بمزيد من الهبوط خلال الفترة المقبلة. ومازالت السندات الأميركية تمثل عامل جذب للمستثمرين الراغبين في عائد أعلى من الأسواق المتقدمة الأخرى، والخائفين في نفس الوقت من التعامل في السندات غير المرغوب فيها أو ديون الأسواق الناشئة.

مزيد من الهبوط وتوقع محللو الدخل الثابت في شركة «بريدجيتيل» عبر تقرير حديث أن تبقى معدلات الفائدة في الولايات المتحدة أدنى ذروتها المسجلة في عام 2015 خلال المستقبل القريب. ويبرز سبب هذه التوقعات في سياسة التيسير الكمي الضخمة التي يتتبعها البنك



النفط، وتباطؤ الاقتصاد في الصين، ويخطر المستثمرون إلى السندات الأميركية على أنها وعاء استثماري آمن في حال تقلبات أسواق الأسهم بشكل كبير. وسجل صندوقا استثمار «إي تسي إف» للسندات الحكومية أجل 7 و10 سنوات، «إي تي إف»، للسندات أجل أكثر من 20 عاما ارتفاعا بنسبة 7 و4٪ على التوالي منذ بداية

زيادة مشتريات السندات تتزامن عكسياً مع هبوط أسعار النفط وتباطؤ الصيني

وأشار التقرير إلى أنه رغم التراجع في عائد السندات الأميركية، فإن هناك مساحة إضافية لمزيد من الهبوط، مع حقيقة أنه مازال أعلى بكثير من نظيرتها في الأسواق المتقدمة الأخرى. ويتراجع العائد على السندات الحكومية في ألمانيا وفرنسا أدنى مستوى 1٪، في

تحليل

لماذا يتهاوى العائد على السندات الحكومية الأميركية؟

رصد تقرير «سي إن إن موني» الهبوط الحاد لعوائد السندات الأميركية، بفعل تراجع نظيرتها العالمية، وحالة القلق التي تنتاب المستثمرين بشأن الاقتصاد العالمي.

وأشار التقرير إلى أن التراجع الحاد في عائد السندات الأميركية لا يعد بالضرورة إشارة قوية لسوق الأوراق المالية أو الاقتصاد الكلي. وتراجع العائد على سندات الخزنة الأميركية لأجل 10 سنوات لأدنى مستوياته منذ أبريل 2015، بعد أن وصل لمستوى 1,82٪ مقارنة بـ 2,33٪ في نهاية شهر ديسمبر الماضي عقب رفع الفائدة الأميركية لأول مرة في أكثر من 9 سنوات. وياتي التراجع في عائد سندات الخزنة الأميركية مع زيادة مشتريات المستثمرين للسندات، حيث أنه كلما ارتفعت السندات قل العائد عليها. ومن ناحية أخرى اتجه المستثمرون لمزيد من مشتريات السندات الأميركية منذ بداية العام الحالي مع المخاوف المتعلقة بانخفاض أسعار